الديمقراطية

من منظور ماركسي

1

- سلسلة كراسات ماركسية (11)

إشراف: سلامة كيلة

- الديمقراطية من منظور ماركسي
- المؤلف: هشام غصيب
- الطبعة الأولى: 2010
- منشورات الوعي الجديد

هشام غصيب

الديمقراطية
من منظور ماركسي

منشورات الوعي الجديد

مقدّمة
المنهج المادّيّ الثّوري

هناك طائفة من السيرورات الاجتماعية التاريخية التي تستلزم ممارستها والانخراط فيها فهمها وفهم علاقاتها المتشعبة مع كل من الذات والموضوع. ولعل الديموقراطية في مقدمة هذه السيرورات. لكن كون فهمها جزءاً لا يتجزء من ممارستها لا يعني أنّها أخلاقية المنشأ أو ميتافيزيقية الأصل أو ذاتية المصدر. كلا! فهي ليست مجرد حق من حقوق الإنسان ولا مجرد رغبة مجموعة من المثقفين ولا مجرد مطلب عصري ولا هي تنبع من شوق ميتافيزيقي إلى الحرية كامن في قلب الإنسان أنّى كان وأنّى وجد. إنّها في المقام الأوّل سيرورة اجتماعية تاريخية موضوعية تنبع تحت ظروف تاريخية معينة، وترتبط ارتباطاً بنيوياً بتركيبات اجتماعية معينة، وتمثل مرحلة معينة من الرقي البشري وصبو الإنسان إلى ضبط مسيرته الحضارية. من ثم، فلا سبيل إلى فهمها في موضوعيتها التاريخية إلا بتسليط الضوء على منابتها في التشكيلات الاجتماعية التي شهدتها، والكشف عن العلاقات البنيوية التي تربطها بهذه التشكيلات في بناها المتشعبة، وبخاصة طبيعة ارتباطها بعلاقات الإنتاج وقوى

الإنتاج السائدة وبطبيعة الطبقات الاجتماعية الرئيسية وصراعاتها المتشعّبة وبالظروف السياسية والآيديولوجية السائدة. وبصورة خاصة، فعلينا تحديد العلاقة البنيوية بين الديموقراطية وبين كل من الطبقات الاجتماعية الرئيسية في العصر الحديث؛ بمعنى أنه علينا تحديد القوى الاجتماعية المؤيدة والأخرى المناهضة للديموقراطية وأسباب ذلك. فما طبيعة القوى الاجتماعية التي تجد في النظم الديموقراطية تحقيقاً "سياسياً" لذاتها، وما طبيعة القوى الأخرى التي تجد في تلك النظم تهديداً لذاتها وطمساً لها وقيداً على فعلها؟ وما الشروط السياسية والاقتصادية والآيديولوجية لتحقيق الديموقراطية في أي من أشكالها الشائعة في العصر الحديث؟ وهل إنّ الديموقراطية هي سيرورة ثابتة الجوهر، أم إنّها عائلة من السيرورات يختلف أعضاؤها عن بعضهم باختلاف التحالفات الطبقية الحاكمة؟ فهل إنّ الديموقراطية التي طبقها أحرار أثينا هي نفسها من حيث الجوهر التي تطبقها البرجوازيات المتقدمة اليوم؟ وهل هي ذاتها التي تنادي بها وتسعى إليها الطبقة العاملة في المراكز الرأسمالية المتقدمة؟ ما دور الطبقات الحديثة المنشأ، كالبرجوازية الصناعية والبروليتاريا، من جهة، والطبقات القديمة المنشأ، كطبقة الفلاحين والبرجوازية الصغيرة، من جهة أخرى في تحقيق الديموقراطية السائدة حالياً في المراكز الرأسمالية الكبرى؟ وما التوازنات الطبقية اللازمة لديمومة هذا النمط من الديموقراطية؟

هذه أسئلة أساسية لاستنطاق مفهوم الديموقراطية.

ولكن كيف السبيل إلى الإجابة عن هذه الأسئلة؟ كيف السبيل إلى الكشف عن هذه العلاقات البنيوية؟ كيف السبيل إلى النفاذ إلى باطن الأمور وبناها الداخلية؟

هناك لحظات في التاريخ تتميز عن غيرها في أنّه تتوافر فيها شروط ومقومات تمكن الباطن الكامن من الظهور والبروز إلى السطح، فتظهر الأمور على حقيقتها عارية لا تستر عوراتها الحجب ولا الأوهام الآيديولوجية. تلك هي لحظات الثورات الاجتماعية الكبرى، التي تمزق حجب السطح وأوهامه لتتجلى البنى والسيرورات الاجتماعية بكل دقائقها وتفصيلاتها. ولا يستثنى من ذلك سيرورة الديموقراطية. فجوهرها الصراعي الطبقي يتجلى بكل وضوح في تلك اللحظات الحاسمة، لحظات الحقيقة التاريخية. لذا، فسنتخذ من الثورات الحديثة مختبراً لتصوراتنا ومرشداً لأفكارنا وأداة لتحليلاتنا، وسنركز على تلك السمات الجوهرية للديموقراطية التي لها مساس مباشر بهموم المواطن العربي وواقعه الساخن.

الفصل الأول

المغزى الاجتماعي التاريخي للديموقراطية الليبرالية

للنفاذ إلى جوهر الديموقراطية الليبرالية (البرجوازية)، قد يكون من المفيد أن نبدأ بالقول إنّ وجود برلمان ليس ضمانة في حد ذاته على وجود ديموقراطية في المجتمع؛ بمعنى أنّ البرلمان والانتخابات البرلمانية ليست شرطاً كافياً لوجود الديموقراطية. إذ يمكن أن يسخر البرلمان أداة لطمس الديموقراطية وقواها في المجتمع. وعلى سبيل المثال، ففي عام 1789، وتحت ضغط الأرستقراطية الإقطاعية، أحيا الحكم المطلق في فرنسا برلماناً تعود جذوره إلى القرن السّابع عشر. وكان هذا البرلمان في جوهره ومبدئه الأساسي وطريقة أخذه القرارات وكراً للأرستقراطية الإقطاعية وأداة تنفيذية وآيديولوجية في يدها لنهب الطبقات الأخرى واستغلالها وضبطها. وقد عبر إحياء البرلمان الأرستقراطي عن عزم قوى الإقطاع (الحكم المطلق، النبلاء، الكهنوت) على توحيد صفوفها في وجه جماهير الشعب بقيادة البرجوازية. فما كان من البرجوازية سوى أن خلقت برلمانها البرجوازي الشعبي من رحم البرلمان الأرستقراطي بسحب

مندوبيها ومؤيديها من الأخير وإعادة تنظيمهم في برلمان جديد مبني على أسس ومبادئ وفلسفة جديدة. ثم إنّها استعملت هذه الأداة السياسية الجديدة سلاحاً لانتزاع التنازلات السياسية من الحكم المطلق وتحويل الأخير إلى حكم دستوري. وبطبيعة الحال، فقد تمّ ذلك كله بدعم من الجماهير الشعبية وتحت حمايتها. إذ لما حاول الملك لويس السّادس عشر سحق البرلمان الجديد، انتفضت جماهير باريس غضباً واحتلت سجن الباستيل، رمز الطغيان والاستبداد المطلق، وتسلحت لتجابه جنود الحكم المطلق، فكان ذلك إيذاناً ببدء الثورة الفرنسية الكبرى. والنقطة المهمة هنا هي أنّ أهمية البرلمان لا تكمن في شكله المؤسسي، وإنّما تكمن في مضمونه الطبقي. كذلك، فهو لم يشكل ليكون عنصر استقرار وروتين انتخابي، وإنّما استعمل أداة فعالة للصراع ضد الطبقة الحاكمة ولانتزاع الحقوق والحريات، أوّلاً لإجبار الحكم المطلق على تقديم التنازلات الدستورية، وثانياً لسحب السلطة السياسية منه وإلغاء امتيازاته. فلم يكن البرلمان غاية في حد ذاته، ولم يحقق بمجرد وجوده الديموقراطية في المجتمع، وإنّما سخر أداة من ضمن عدة أدوات أخرى لنيل الحقوق والحريات ضمن إطار الديموقراطية البرجوازية. إنّه إذاً أداة صراع طبقي، وإطار سياسي تمارس طبقة أو تحالف طبقي الفعل السياسي الجماعي عبره. وكما يتضح بجلاء من مثال الثورة الفرنسية المطروح أعلاه، ومن الواقع السائد في المراكز الرأسمالية المتطورة اليوم، فإنّ البرلمان لا يكتسب فاعليته من ذاته ولا من مؤسسيته، وإنّما يكتسبها من القوى الاجتماعية

المؤثرة، إمّا من الفعل الجماهيري المباشر وإمّا من التنظيمات والأحزاب والأجهزة الجماهيرية الأخرى.

ويؤكد هذا التصور للبرلمان وقائع الثورة الإنجليزية في منتصف القرن السّابع عشر. فقد تنامت قوة البرجوازية الإنجليزية في غضون القرن السّادس عشر والنصف الأوّل من القرن السّابع عشر وتفشت الرأسمالية في مسامات المجتمع الإقطاعي حتى إنّ شرائح واسعة من الأرستقراطية الإنجليزية تبرجزت وتشابكت مصالحها مع مصالح البرجوازية المدينية وتحولت ملكيتها للأرض إلى الشكل الرأسمالي. وكانت نتيجة ذلك أن سيطرت البرجوازية وحليفتها الأرستقراطية المبرجزة على البرلمان الإنجليزي؛ بمعنى أنّ البرلمان الإنجليزي اكتسب طابعاً برجوازياً لا إقطاعياً، بعكس ما حصل في فرنسا عشية الثورة الفرنسية الكبرى. لذا، حاول الحاكم المطلق شارل الأوّل تجميد البرلمان الإنجليزي وتجاهله أطول فترة ممكنة. لكنه اضطر إلى استدعائه في مطلع الأربعينيات من القرن السّابع عشر، بفعل إفلاس خزينة الدولة وتراكم الديون عليها. وكان من الواضح منذ البداية أنّ العلاقة بين الحاكم المطلق والبرلمان لم تكن علاقة مؤسسية فنية محضاً، وإنّما كانت علاقة تناحرية، علاقة صراع طبقي بين الإقطاع، الذي مثله الحاكم المطلق، والبرجوازية، التي مثلها البرلمان. وقد تمظهر هذا الصراع التناحري بين الطرفين في مسألة توزيع الصلاحيات بينهما. وبصورةٍ خاصة، فقد أصرّ كل من الطرفين على أنْ يكون الجيش تحت إمرته، فانتهى الأمر بأنْ شكل كل منهما جيشه الخاص به، فدخلت إنجلترا في حرب أهلية مريرة بين جيش

الحاكم المطلق وجيش البرلمان انتهت بانتصار البرجوازية. وأكبر دليل على أنّ قوة البرلمان لم تنبع من ذاته ولا من شرعيته، وإنّما نبعت من الطبقات الاجتماعية التي كان يمثلها، أنّ الجيش الذي انبثق ظاهرياً وشكلياً من البرلمان لم يمتثل لأوامر البرلمان كلياً، إذ سرعان ما دب الخلاف بينهما بصدد الموقف من الحاكم المطلق وإجراءات أخرى، وأثبت الجيش بمواقفه الثّابتة وفعله الصارم أنّه أكثر تمثيلاً للبرجوازية وأكثر عزماً على دحر الإقطاع وإزالة آثاره من البرلمان. وتفاقم الخلاف بينهما حتى أدى إلى تقليم أظافر البرلمان وتقييد صلاحياته ولفظ العناصر الأرستقراطية خارجه، وانتهى بأنْ حل الجيش البرلمان ومارس حكم البلاد بصورةٍ مباشرة. والذي حدث فعلاً هو أنّ التحالف البرجوازي دعم البرلمان فظلّ الأخير أداة فعالة لتنفيذ مآربه وتحقيق مهماته التّاريخية. فما إنْ بدأ البرلمان في التقاعس عن ذلك، وما إنْ تبلور الجيش بوصفه أداة أكثر فاعلية حتى وضعت البرجوازية ثقلها كله وراء الجيش. ويمكن القول إنّ الصراع الذي نشب بين البرلمان والجيش مثل صراعاً طبقياً حاداً بين الأرستقراطية المبرجزة والبرجوازية الكبيرة، من جهة، وبين البرجوازية الوسطى والبرجوازية الصغيرة (في المدن والأرياف) من جهة أخرى. بيد أنّ حكم الجيش لم يدم طويلاً. إذ سرعان ما انهار بعد موت أوليفر كرمويل، زعيم الثورة الإنجليزية، فاستغنمت فلول الحكم المطلق هذه الفرصة لتعود إلى إنجلترا وتستلم مقاليد الحكم هناك. وحاولت إعادة عقارب السّاعة إلى الوراء، وأرادت فرض حكمها المطلق الإقطاعي على المجتمع الإنجليزي البرجوازي،

لكن، هيهات. ذلك أنّ قوى الثّورة كانت قد أجرت من التحويلات الجوهرية في علاقات الإنتاج وبناه ما جعل من المستحيل إعادة الحكم المطلق وأساليبه الإقطاعية. ولمّا تمادى الحكم المطلق في تعديه على حقوق الناس المكتسبة، انتفضت قطاعات واسعة من البرجوازية وأطاحت بالحاكم المطلق واستبدلت به حاكماً جديداً انصاع لشروط البرجوازية ورضي بالحكم الدستوري. وكانت الملكية الدستورية في الواقع تمثل تحالف الأرستقراطية المبرجزة (برجوازية الريف) مع البرجوازية المدينية (الصناعية والتجارية) وتمثل التوازن الاستراتيجي القائم بين الطرفين.

نستخلص من ذلك كله الدروس الآتية:

(أ) أنّ الديموقراطية ليست مسألة فقهية أو قانونية. وهي ليست مسألة مؤسسات شكلية؛ بمعنى أنّها ليست مسألة فك السلطات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) عن بعضها، وليست مسألة إيجاد رقابة على السلطة التنفيذية من جانب السلطة التشريعية، وإنّما هي مسألة صراع طبقي على "السلطة السياسية بين الطبقة الحاكمة والطبقة النقيض تسعى عبره الأخيرة إلى بناء أطرها وأدواتها المعبرة عنها وعن قدراتها، وإلى استعمال هذه الأطر والأدوات "الديموقراطية" لتحطيم الأطر والأجهزة والأدوات السياسية للطبقة الحاكمة واستبدال أطرها وأجهزتها وأدواتها بها. ومن هذا المنظور فإنّ الديموقراطية تمثل دكتاتورية طبقة أو تحالف طبقي. وهذا لا يعني بالطبع أن كل طبقة تعبر عن دكتاتوريتها بشكل من أشكال الديموقراطية. كلا! فالأرستقراطيّة الإقطاعية مثلاً كانت تعبر عن

دكتاتوريتها الطبقية بأطر ومؤسسات هي أبعد ما تكون عن الديموقراطية، كالمؤسسة الدينية، ومؤسسة الملكية المطلقة. وبالمقابل، فإنّ البرجوازية تنزع إلى التعبير عن دكتاتوريتها الطبقية بما يسمى الديموقراطية البرجوازية، التي يعد البرلمان (المنتخب من المواطنين المتساوين شكلياً) أهم مظاهرها. صحيح أن البرجوازية قد تلجأ إلى تسليم السلطة السياسية المباشرة إلى فئة منها أو من البرجوازية الصغيرة (مثلاً: الطغمة المالية، كما حدث في فرنسا أيام حكم الملك لويس فيليب بين عام 1830, 1848؛ البونبارتية، كما حصل في فرنسا أيضاً ما بين 1851 و1870؛ الحزبان الفاشي الإيطالي والنازي الألماني). لكنها لا تفعل ذلك إلا تحت ظروف استثنائية قاهرة تدفعها إلى التخلي بصورةٍ مؤقتة عن دكتاتوريتها الطبقية الممثلة بالديموقراطية البرجوازية والقبول مؤقتاً بدكتاتورية فئة (أوليغارشية) أو دكتاتورية فرد. لكن، ما إنْ تتلاشى هذه الظروف أو تخف وطأتها حتى تعود البرجوازية إلى ممارسة دكتاتوريتها الطبقية عن طريق البرلمانات والمجالس النيابية المألوفة. فالمؤسسات الديموقراطية البرجوازية، كالبرلمان مثلاً، هي الأطر والأدوات والأجهزة السياسية التي تمارس البرجوازية (بوصفها طبقة) عن طريقها دكتاتوريتها الطبقية. فالبرجوازية تستعمل هذه المؤسسات في مرحلة صعودها الثوري لتحطيم مؤسسات الإقطاع وتحويل علاقاته إلى علاقات رأسمالية. ثم إنّها تستعملها في مرحلة سيطرتها وأفولها لممارسة هيمنتها ودكتاتوريتها ضد الطبقات العاملة ومنع الأخيرة من تنظيم نفسها وبناء أطر دكتاتوريتها الطبقية.

(ب) أنّ الكلام عن السلطات الثلاث وضرورة فصلها عن بعضها ورقابة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية فيه قدر كبير من الوهم الآيديولوجي. فتمايز هذه السلطات عن بعضها هو تمايز شكلي في المجتمعات الحديثة، بما في ذلك المجتمعات الرأسمالية المتطورة، هدفه إخفاء ما يكمن خلف هذه المظاهر من سلطة طبقية موحدة. فالبرلمان في المجتمعات الحديثة ليس إطاراً للتنظيم الذاتي للجماهير، وإنْ كانت الآيديولوجية البرجوازية تحاول جاهدة أن تظهره بهذا المظهر، وإنّما هو جهاز من أجهزة الدولة الحديثة، ومن ثم فهو يشكل جزءاً لا يتجزأ من الدولة البرجوازية الحديثة. فهو لا يتحدد ولا يفهم بعلاقته مع الجماهير التي يفترض أنّها تنتخب أعضاءه وأنّه ينبع منها، وإنّما بعلاقته مع الدولة الحديثة؛ أي بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الدولة الحديثة. بذلك فالسؤال عن طبيعته ومغزاه يفترض السؤال عن طبيعة الدولة الحديثة ومغزاها الاجتماعي التاريخي. إذ إنّ وظيفة البرلمان ومضمونه الطبقي يتحددان عبر تحديد وظيفة الدولة الحديثة ومضمونها الطبقي. والحق أنّ هذا التحديد أساسي لفهم مقولة إنّ المؤسسات الديموقراطية في المجتمع الرأسمالي هي الأطر التي تمارس البرجوازية عن طريقها دكتاتوريتها الطبقية.

(ج) يتضح مما سبق أن الملكية الدستورية ليست مطلباً ديموقراطياً بالفعل، وإنّما هي تعبير عن حالة من التوازن والتحالف الطبقيين، وعن حالة غير مكتملة من الديموقراطية البرجوازية. فهي في الأصل عبرت عن التوازن الطبقي التحالفي بين طبقة ملاك الأراضي الأستقراطيين المبرجزين والبرجوازية، والذي اكتسب طابعاً ملموساً من الاستقرار عقب ثورة عام 1688 في إنجلترا،

والتي أطاحت بالحكم المطلق إلى غير رجعة. وقد ظل هذا التوازن قائماً طوال القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر. لكن مركز جاذبيته ظل يتحرك في اتجاه البرجوازية حتى أضحت الهيمنة السياسية من نصيب البرجوازية عقب عام 1832، وإن ظلت الأرستقراطية المبرجزة تتمتع بنفوذ كبير حتى يومنا هذا. والنقطة المهمة هنا هي أنّ نشوء الملكية الدستورية واستمرارها استلزم ظروفاً خاصة جداً لم تتوافر مثلاً فيما بعد في فرنسا، الأمر الذي حدا فرنسا إلى التأرجح بين الحكم المطلق والجمهورية البرلمانية ردحاً من الزمن حتى استقر الحال على الجمهورية البرلمانية. فكون إنجلترا أوّل بلد شهد ثورة برجوازية وكونها أوّل مجتمع ساد فيه نمط الإنتاج الرأسمالي وكون الملكية المطلقة في إنجلترا ظلت ناقصة غير مكتملة حتى لحظة اندثارها، بعكس ما حصل في فرنسا ـ كل ذلك ساهم في نشوء ظروف خاصة جدّاً مكنت التحالف الطبقي المذكور، ومن ثم الملكية الدستورية، من النشوء والاستمرار. وهذا يشير إلى أنّ انتقال الملكيات المطلقة إلى ملكيات دستورية في العصر الحديث ضعيف الاحتمال. وعلى أي حال، وكما وضّح كارل ماركس في نقده كتاب السياسي الفرنسي "غيزو" عن الثورة الإنجليزية، فإنّ هذا الانتقال لا يمكن أنْ يتم بصورةٍ سلمية، كما يتوهم بعض المصلحين وبعض التجّمعات السيّاسية في الوطن العربي، ولا يمكن أن يأتي كنتيجة للحوار والإقناع، حيث إنّه ينطوي على صراعات طبقية حادة. فقبل أنْ تصبح إنجلترا ملكية دستورية، كان عليها أن تمر أوّلاً في طور الجمهورية البرلمانية والدكتاتورية العسكرية وأن تعود مؤقتاً إلى نوع مهزوز من الحكم المطلق ـ حقبة كاملة من الثورات والثورات المضادة تفصل بين الحكم المطلق والملكية الدستورية.

(د) لقد بينا أعلاه أنّ البرلمان ليس ضمانة أكيدة على وجود الديموقراطية في مجتمع ما. وبالمقابل، فإنّ الديموقراطية ليست بالضرورة برلمانية. فيمكن أنْ يكون هناك ديموقراطية من دون برلمان. هذا ما بينه لينين في كتابه "الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي" وما أثبته الشعب السوفييتي بالفعل في تجربة السوفييتات في الفترة 1917-1923، وهي فترة حكم لينين للاتحاد السوفييتي. فكما أفرزت البرجوازية الفرنسية عام 1789 مؤسساتها الديموقراطية، وفي مقدمتها البرلمان، والتي مارست عن طريقها دكتاتوريتها الطبقية، فقد أفرزت البروليتاريا الروسية عام 1917 أطرها التنظيمية ومؤسساتها الديموقراطية، وفي مقدمتها السوفييتات والنقابات، والتي مارست عن طريقها دكتاتورية البروليتاريا. ومثلما استعملت البرجوازية الفرنسية أطرها الجديدة لتحطيم الدولة الإقطاعية وإقامة الدولة البرجوازية على أنقاضها، فقد استعملت البروليتاريا الروسية أطرها لتحطيم الدولة الإقطاعية ثم الدولة البرجوازية لتقيم على أنقاضهما الدولة البروليتارية. وقد عد لينين السوفييتات أشكالاً للديموقراطية متقدمة على البرلمانات. ومع ذلك، فإنّه لم ير أن هناك تناقضاً بالضرورة بين السوفييت والبرلمان. فالأمر يعتمد على المضمون الطبقي لكل منهما. فلو تحول البرلمان الروسي إلى أداة في أيدي البروليتاريا الروسية إبان الثورة البلشفية، ما اضطر لينين إلى حله عام 1918. لكنه في الواقع تحول إلى أداة في أيدي الثورة المضادة وبؤرة لها وسلاح موجه إلى قوى الثورة. فما كان من لينين سوى أنْ حله باسم السوفييتات، باسم الديموقراطية البروليتارية، باسم دكتاتورية البروليتاريا.. فهو لم

يقع في فخ الآيديولوجيا البرلمانية، كما وقع غيره من زعماء الاشتراكية العالمية آنذاك.

الفصل الثاني

التصور الثوري للحقوق والحريات الديموقراطية

هناك نزوع لدى كثير من الناس، وفي الوطن العربي بالذات، إلى اختزال الديموقراطية إلى حق الانتخاب فقط، وإلى عملية الانتخابات البرلمانية بالذات، بمعزل عن الحقوق الأخرى والأوضاع الاجتماعية التاريخية. لكن قليلاً من التمحيص في التاريخ الحديث يدل على أنّ حق الانتخاب ليس سوى جزء لا يتجزأ من منظومة حقوق حديثة تشكل في مجموعها وعلاقاتها معاً الديموقراطية السياسية في شكلها المتعارف عليه اليوم. فليس هناك أدنى معنى لحق الانتخاب بمعزل عن حرية القول والاعتقاد والصحافة والنشر وحق التجمع الشعبي والتشكيل الحر للأحزاب السياسية والنقابات والروابط والنوادي والجمعيات والمجالس واللجان وحق تنظيم المسيرات الشعبية والاشتراك فيها (حق التظاهر) وحق الدعوة إلى الإضرابات العمالية وتنظيمها والمشاركة فيها وضمان استقلال القضاء عن مراكز القوة في الدولة وما إلى ذلك. فهذه الحريات والحقوق هي شرط ضروري لوجود الديموقراطية في أي شكل حقيقي من أشكالها.

فمن دون هذه الحريات والحقوق يفقد المواطنون أبسط أدوات التعبير عن حريتهم وإرادتهم وأبسط أسس اتخاذ القرار الحر. وهذا لا يعني أنّ هذه الحقوق كافية لكي يعبر المواطنون عن إرادتهم بحرية، لكنها بالتأكيد ضرورية لذلك.

وينبغي التأكيد هنا على أنّ الشعوب الغربية لم تحصل على هذه الحقوق السياسية بيسر وسهولة، ولم تكتف بالضغط على نظمها الإقطاعية من الخارج ومحاولة إقناعها بضرورة منح هذه الحقوق ومطالبتها بتقديم التنازلات، وإنّما خاضت صراعات حادة وقامت بثورات عارمة شكلت في مجموعها منظومة اللحظات الحاسمة في التاريخ الحديث. وكما أسلفنا، فقد كان موضوع هذه الصراعات والثورات الدولة (السلطة السياسية) بمؤسساتها وآلياتها ونخبها وآيديولوجياتها وأسسها الاجتماعية والاقتصادية. والنقطة الجوهرية هنا أنّ طبيعة السلطة الإقطاعية لم تكن تسمح بتقديم تنازلات ديموقراطية. لذا، كان من الضروري تحطيم الدولة الإقطاعية وإقامة دولة من نوع جديد (النوع البرجوازي) تسمح بنيتها وأسسها الاجتماعية الاقتصادية بممارسة الديموقراطية وبتقديم التنازلات السياسية والاجتماعية ضمن حدود سلطة الطبقة البرجوازية. وقد ساهمت في ذلك كل الطبقات الاجتماعية السائدة في المجتمعات الغربية، وفي مقدمتها البرجوازية الصناعية والبروليتاريا. ولئن كانت الحركة الديموقراطية قد تصدرتها البرجوازية الصناعية في القرنين السّابع عشر والثّامن عشر والنصف الأوّل من القرن التاسع عشر، فقد انتقلت قيادتها بصورةٍ عامة إلى البروليتاريا عقب ثورات عام 1848 الأوروبية.

هناك إذاً علاقة جدلية متينة بين منظومة الحقوق والحريات

الديموقراطيـة وبـين الثـورات الاجتماعيـة. فـالثورات هـي الوسـيلة الأساسية لتحقيق الديموقراطية الحقيقيـة. وأسـاس ذلـك أنّ تحقيـق هذه الحقوق والحريات وديمومتها يستلزمان ضمانة مادية تتمثل في إقامـة علاقـات قـوة بـين الطبقـات الاجتماعيـة تضـمن تحقيـق هـذه الحقـوق والحريـات. ويستلزم ذلك تحطيم علاقات القوة السـابقة أو تحويلهـا، وبخاصة على الصعيد السياسـي، حيث تكون هذه العلاقات مباشـرة ومكثفة.

وبمعنـى آخـر، فـإنّ ذلـك يسـتلزم الفعـل الثـوري الـذي يهـدف إلـى إحداث تغييرات نوعيـة فـي علاقـات القـوة بين الطبقـات الاجتماعيـة. وفـي حـال أوروبـا الغربيـة، فإنّـه يمكـن القـول إنّ الشـرط الأساسـي لسيادة الحقـوق والحريـات الديموقراطيـة هـو وجـود برجوازيـة قويـة وقادرة على تنظيم الإنتـاج جنبـاً إلـى جنـب مـع طبقـة عاملـة صـناعية (بروليتاريا) قوية ومنظمة ضمن إطار المجتمع البرجوازي. إذ كـان للبرجوازية الصناعية الأوروبية فضـل كبيـر فـي بنـاء الدولـة الغربيـة الحديثـة ذات المؤسسـات التـي تسـمح بممارسـة الحقـوق والحريـات الديموقراطيـة، بـل تقوم عليهـا فـي الأحـوال التاريخيـة العاديـة. ومـن جهـة أخـرى، فـإنّ وجـود طبقـة عاملـة قويـة ومنظمـة فـي المجتمعـات الغربية هو ضمانة أكيدة على سيادة الحقوق والحريات الديموقراطيـة واستمرارها وتوسيع فعلها وإفشال محاولـة النكوص عنها (من جانـب البرجوازيـة وفئـات اجتماعيـة أخـرى). والنقطـة الجوهريـة هنـا أنّ الحقـوق والحريـات الديموقراطيـة تسـتلزم إقامـة علاقـات قـوى تكـون لصالح الطبقات الاجتماعية التـي تسـتفيد مـن الديموقراطيـة أو تتحمـل وجودهـا. وعلـى هـذا الأسـاس، فإنّـه يمكـن القـول إنّ إمكانيـة الحقـوق والحريـات مكتوبـة فـي بنيـة الدولـة البرجوازيـة الغربيـة الحديثـة وإنّ

تحققها مكتوب في بنية المجتمع البرجوازي الغربي الحديث، وبخاصة في كونه يحوي طبقة عاملة قوية ومنظمة.

ومع ذلك كله، فإنّه ينبغي توكيد أنّ الحقوق والحريات الديموقراطية، وفي مقدمتها حق الانتخاب العام، ليست حقوقاً مطلقة قائمة بذاتها أو نابعة من عالم أخلاقي مثالي خارج المجتمع البشري بتناقضاته الدامية. كلا! فوجودها لا يكمن في شكلها الأخلاقي أو الفقهي أو القانوني، وإنّما يكمن في النظم والآليات والبنى التي تحكم ممارستها الفعلية وتطبيقها الفعلي في المجتمع البشري، وفي مضمونها الآيديولوجي وأساسها الاجتماعي الاقتصادي. فهي تفترض مجموعة من المفهومات والتصورات التي تتناقض بصورة عامة مع السائد في الواقع الاجتماعي، الأمر الذي يجعل منها أداة آيديولوجية لبناء الوعي الزائف، وأداة لإعادة إنتاج الواقع الذي تناقضه شكلياً. وهذا ما تثبته بصورة خاصة تجربة المجتمعات الغربية الليبرالية، حيث أفلحت البرجوازية الغربية في تسخير هذه الحقوق والحريات بدهاء لممارسة هيمنتها وتفتيت وعي الطبقات الأخرى وتزييفه والحد من قدرتها على تنظيم ذاتها سياسياً. ويمكن القول إنّ ممارسة هذه الحقوق والحريات في الغرب انقلبت، في ظل سيطرة الاحتكارات، إلى آلية لزرع الأوهام الآيديولوجية في نفوس الطبقات العاملة وإلى مدرسة لبناء الوعي الزائف وممارسة الوهم الآيديولوجي. ولكن ينبغي الانتباه إلى أنّ نجاح البرجوازية الغربية في ذلك ما كان ممكناً لولا قدرة هذه البرجوازية على تأمين أساس مادي لهذا الوهم مستمد بصورةٍ أساسية من النظام الإمبريالي الذي يمكن البرجوازيات الغربية من تحقيق فائض اقتصادي ضخم من الاقتصاد العالميّ. فالبرجوازية في المجتمعات الرأسمالية تملك من

الموارد وأدوات القوة ما يمكنها بصورةٍ عامة من تسخير هذه الحقوق في صالحها. والحق أن هذه الحقوق والحريات لا تمارس بالفعل من جانب الأفراد والجماعات إلا بمقدار ما يملك أولئك الأفراد وتلك الجماعات من أدوات ممارستها. لكن عملية ممارسة هذه الحقوق في ذاتها تعمل على تغييب هذه الحقيقة عن وعي الناس لما تنطوي عليه من مضامين آيديولوجية مستترة تناقض هذه الحقيقة. بل يمكن القول إنّ مفهوم الحق نفسه ينطوي على أسس تتناقض مع مفهومي العدالة والمساواة.. إذ كما يقول كارل ماركس في "نقد برنامج غوثا": "إنّ كل حق هو تطبيق لقدر متساو على أشخاص مختلفين عن بعضهم... لذلك فإنّ الحق المتساوي هو ظلم وخرق للمساواة". فالحقوق تفترض ازدواجية أو حالة انفصامية معينة، بين الصعيد الفقهي السياسي والصعيد المدني (الاجتماعي الاقتصادي)، بين المواطن Citizen أو الإنسان السياسي السياسي Homo Politicusوالبرجوازي أو الإنسان الاقتصادي. Homo Oeconomicus ولكونها تفترض هذه الحالة بصورةٍ مستترة (أي آيديولوجياً)، فإنّها تكرسها.

ولعل أعمق نقد وجه إلى ممارسة الحقوق والحريات الديموقراطية في المجتمعات البرجوازية هو النقد الذي وجهه إليها لينين في الربع الأوّل من القرن العشرين. ويمكن تلخيص هذا النقد في النقاط الآتية:

1-ركز لينين في نقده على بيان طبيعة الدولة في المجتمع البرجوازي والدور الذي تؤديه في هيمنة البرجوازية على المجتمعات الرأسمالية، وبخاصة في ضبطها البرجوازية الصغيرة وشرائح من الطبقة العاملة. إذ بين لينين كيف تتحكم المؤسسات

والاحتكارات المالية والبنوك بالبرلمان وكيف تسخر الجهاز البيروقراطي الإعلامي العسكري في تفتيت وعي الطبقات المحكومة وكسر تحالفاتها ومنع تبلورها وفي رشوة القيادات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الطبقات بمنحها مواقع ذات امتيازات في هذا الجهاز. ويضرب لينين مثلاً على ذلك الديموقراطية البرجوازية الروسية التي انبثقت عن ثورة شباط (فبراير) 1917، والتي اقتصر عملها على سحب المواقع والامتيازات البيروقراطية من الشرائح البوليسية الأتوقراطية ونقلها إلى قيادات البرجوازية الصغيرة والوسطى. وهكذا رأى لينين أنّ سيطرة البرجوازية على جهاز الدولة (المتوائم أصلاً مع هذه السيطرة) يمكنها من السيطرة على العملية الانتخابية وعلى غيرها من الممارسات المتعلقة بالحقوق والحريات الديموقراطية.

2-وجّه لينين نقداً مركزاً إلى البرلمان في النظم البرجوازية واعتبر البرلمانات حوانيتاً للكلام ولخداع الطبقات المسحوقة وانتقد الطابع البرجوازي لتقسيم العمل السياسي المتمثل في فصل السلطات الثلاث عن بعضها. وقد فرق لينين بين مبدأ الانتخاب والشكل البرلماني لتطبيق هذا المبدأ. فهو لم يشك لحظة في ضرورة هذا المبدأ وضرورة وجود مؤسسات تمثيلية في المجتمع الاشتراكي. لكنه انتقد النظم البرلمانية البرجوازية في تطبيقها هذا المبدأ وتسخيره في إبعاد الطبقات الكادحة عن الإدارة والسّياسة وفي تكريس فوقية الدولة بالنسبة إلى المجتمع المدني. وقد أكد لينين أنّ البرلمان يمثل جزءاً لا يتجزء من الدولة البرجوازية، التي تعد في جوهرها أداة لقهر الطبقات الكادحة، وأنّه لا يمثل إرادة الشعب أو مشيئته ولا يعد شكلاً من أشكال التنظيم الذاتي للشعب. وأوضح

لينين مراراً وتكراراً أنّ نقد البرلمان والنظم البرلمانية لا يعني نقد المجالس التمثيلية ولا نقد مبدأ الانتخاب ولا نقد الديموقراطية، ولا يهدف إلى تقويض أركان الديموقراطية، وإنّما يهدف إلى تحويل المجالس التمثيلية من حوانيت كلام ونقاش إلى مؤسسات شعبية فعالة وعاملة.

والحق أنّ لينين، وماركس من قبله، فرقا بين البرلمان والمجالس الشعبية واعتبرا تقسيم العمل المتجسد في الفصل بين السلطات الثلاث، وبخاصة بين السلطة التشريعية وبين السلطة التنفيذية، أداة برجوازية للحد من فاعلية الديموقراطية. لذا، طالبا بأن تكون المجالس المنتخبة مجالس فعالة وعاملة وتنفيذية بالإضافة إلى كونها تشريعيّة. وكان مثالهما الأكبر على ذلك هو كومونة باريس (1871). أمّا العملية الانتخابية البرلمانية، فقد اعتبراها في جوهرها عملية دورية يقرر الشعب بموجبها أي شريحة من الطبقة الحاكمة ستتولى مهمة تمثيله وقهره في البرلمان. وكان لينين يرى أنّ الشؤون الفعلية للدولة في الجمهوريات الرأسمالية الديموقراطية تدار من وراء الكواليس وينفذها القائمون على دوائر الدولة ووزاراتها وهيئات أركانها. أمّا البرلمان، فيناط به الكلام لخداع العامة. وكان لينين يرى أنّ ضمانة ألاّ تتحول حرية الرأي والنقاش إلى مجرد خداع تكمن في أن يمارس نواب الشعب العمل التنفيذي وينفذوا القوانين التي يشرعونها ويختبروا النتائج المتحققة، وفي أن تتم محاسبتهم بصورةٍ مباشرة من جانب منتخبيهم فالهيئات التمثيلية تظل تؤدي دوراً أساسياً في المشروع اللينيني، لكن الذي يرفض ويلغى هو البرلمانية بوصفها نظاماً خاصاً، أي بوصفها تقسيماً للعمل بين السلطات الثلاث وبوصفها توفر موقعاً متميزاً للنواب فوق الشعب

الذي انتخبهم.

3-هنـاك مفهـوم جـوهري كـامن فـي ثنايـا التصـور الثـوري للديموقراطية كما تبلور بصورة خاصـة فـي مـاركس وإنغلـز ولينـين، وهو مفهوم "بنية اتخاذ القرار في الدولة". فهناك بنيـة مستترة لاتخـاذ القرار في الدولـة تعكس علاقـات القوة السـائدة فـي المجتمـع وطبيعـة الطبقة الحاكمة والمهيمنة في المجتمع. ولما كان الشكل الـذي تمـارس فيـه الحقـوق والحريـات الديموقراطيـة، وفـي مقدمتها حـق الانتخـاب، فـي المجتمعـات الرأسـمالية يعطـي الانطبـاع بـأنّ نـواب الشـعب هـم الذين يتخذون القـرارات نيابـة عـن الشـعب وبالتشـاور المسـتمر معـه، وبـأنّ القـرارات السياسـية المتخـذة فـي الدولـة البرجوازيـة تعبـر عـن إرادة الشـعب (الأغلبيـة) ورغباتـه، فمـن الواضـح أنّ الديموقراطيـة السـائدة فـي المجتمعـات الرأسـمالية (الديموقراطيـة البرجوازيـة) هـي واحـدة مـن الآليـات الماديـة الأساسـية التـي تسـاهم فـي خلـق الـوعي الزائـف لـدى النـاس ونـوع متميّـز مـن الفتشـية السياسـية Political Fetishism يناظر الفتشـية الاقتصـادية التـي تكلـم عنهـا مـاركس فـي "رأس المال". فهي تساهم في خلق حجب آيديولوجية تحـد مـن رؤيـة النـاس لـواقعهم التنـاحري. وقـد بـذل لينـين جـزءاً كبيـراً مـن جهـده الفكري والسياسي في محاولـة جدية لشق هذه الحجب السـميكة، التـي بلغـت مـن الفاعليـة حـدّاً أنْ وقـع فـي شـباكها أعتـى الاشـتراكيين فـي الربـع الأوّل مـن القـرن العشـرين، بمـن فـيهم زعـيم الأمميـة الثانيـة، كـارل كاوتسـكي. ولعـل الخطـوة الأولـى علـى درب التحـرر مـن الأوهـام البرلمانيـة هـي وضـع عمليـة اتخـاذ القـرار موضـع التسـاؤل والشك بطرح أسئلة كالآتية:

كيف تؤخذ القـرارات بالفعل ولـيس ظاهريـاً؟ ومـن الـذي يتخـذها؟

ولصالح أي طبقة اجتماعية تتخذ؟ وما قوة الهيئات التمثيلية؟ وما مدى مساهمتها المستديمة في اتخاذ القرارات؟ ومن الذي يتحكم بالفعل بالقوى البرلمانية؟

يرى لينين أنّ الدولة البرجوازية تعمل بألف حيلة وحيلة على منع الكادحين من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات وإدارة شؤون الدولة. فالذي يشارك بالفعل في اتخاذ القرارات في الدولة البرجوازية هم القائمون على البورصة والبنوك والمؤسسات المالية الكبرى والاحتكارات. وبالمقابل، فإنّه يرى أنّ الدولة السوفييتية، أي الدولة التي ترتكز إلى سوفييتات العمال والفلاحين والجنود، تعمل على دفع الكادحين إلى المشاركة فيها وإلى توفير الفرص والشروط لذلك. والسبب في ذلك أنّ الدولة السوفييتية ليست دولة بالمعنى الصحيح، وإنّما دولة في طور الذوبان، حيث إنّها ترتكز إلى التنظيم الذاتي للشعب.

وعلى أي حال، فقد رأى لينين أنّ ظروف حياة الكادحين في المجتمعات الرأسمالية فيها من العوائق الاقتصادية والسياسية والآيديولوجية والتعليمية والثقافية ما يحول دون أنْ تتمكن الطبقات المسحوقة من التعبير الحر عن إرادتها السياسية، ودون أنْ تتمكن من المشاركة الحقيقية في الحياة السياسية، أي في عملية اتخاذ القرارات النافعة لها وفي إدارة شؤون الدولة بما يضمن مصالحها. ويقول لينين في هذا الصدد في "الدولة والثورة": "إنّ الحرية في المجتمع الرأسمالي تظل دوماً شبيهة بما كان سائداً في الجمهوريات الإغريقية القديمة: حرية لمالكي العبيد. فبالنظر إلى ظروف الاستغلال الرأسمالي، فإنّ عبيد الأجر المحدثين (أي البروليتاريين) يطحنهم العوز والفاقة إلى حدّ أنّهم لا يكونون معنيين بالديموقراطية

ولا بالسياسة. ففي الأيام العادية، يكون محظوراً على غالبية الشعب الانخراط في الحياة العامة والسياسية". فإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أنّ البرجوازية تملك أدوات التعبير وأجهزة الإعلام والتربية والتعليم والصحف والمطابع والمصانع وقاعات الاجتماع وما إلى ذلك، بات من الواضح أنّ الرأسمالية تفرض قيداً موضوعياً إثر قيد على ممارسة الحقوق والحريات الديموقراطية حتى تحيلها مجرد شكليات آيديولوجية. لكن، وكما أسلفنا، فإنّ هذه الشكليات تؤدي دوراً آيديولوجياً أساسياً في المجتمع الرأسمالي بأنْ تطمس حقيقة أنّ المجتمع المدني هو أساس الدولة الرأسمالية، وفي خلق الوهم الآيديولوجي بأنّ الدولة الرأسمالية كينونة مستقلة تملك قواعدها الفكرية والأخلاقية والتحررية الخاصة بها. والهدف الذي وضعه ماركس، ومن بعده لينين، نصب عينيهما هو تحويل الدولة من جهاز فوق المجتمع إلى جهاز تابع للمجتمع وفي خدمته. وعلى هذا الأساس، فإنّه يمكن القول إنّ الديموقراطية تشكل جوهر الفكر الماركسي الثوري. ويجدر التنبيه هنا إلى أنّ سمة أساسية من سمات البيروقراطية الطبقية، بمن في ذلك أعضاء الأحزاب الذين تحملهم الانتخابات البرلمانية إلى سدة الحكم، أنّ أفرادها يصبحون سادة المجتمع (المدني) بدل أنْ يكونوا تحت تصرف المجتمع. وهم في الواقع يكتسبون هذه السمة من كونهم شركاء في الهيمنة الطبقية. فهم ليسوا مجرد أداة في يدي طبقة تقع خارج الدولة (الطبقة الحاكمة.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أنّ انتخاب حزب أو فرد انتخاباً حراً، وفق معايير الديموقراطية البرجوازية وعلى أساس الحقوق

والحريات الديموقراطية المتعارف عليها، لا يعني مطلقاً أنّ هذا الحزب أو هذا الفرد يمثل الناخبين أو الشعب؛ بمعنى يجسد إرادتهم وينفذ برنامجهم الداخلي. كلا! إذ لا تتحدد الطبيعة الاجتماعية الطبقية لحزب بعدد الأصوات التي يحصل عليها ولا بطبيعة من يصوت له. فالأحزاب اليمينية تحصل في كثير من الأحيان على نسبة ملموسة من أصوات العمال والفلاحين. فالذي يحدد طبيعة الحزب هو في المقام الأوّل المصدر الاجتماعي الذي يستمد الحزب القوة السياسية والانتخابية منه. فهذا المصدر هو الذي يزود الحزب بالموارد المادية والآيديولوجية التي تمكنه من التأثير على الجماهير وكسب أصواتها، ومن ثمّ فهو الذي يحدد بنية الحزب وسياسته وممارساته ويتحكم به وهو في سدة الحكم. وبتعبير آخر، فإنّ الناخبين يشاركون في إيصال الأحزاب إلى سدة الحكم، لكنهم لا يشاركون في تشكيلها ولا في تسييرها وهي في سدة الحكم. وبصورة عامة، فإنّ البرجوازية بشرائحها المختلفة هي التي تشكل معظم الأحزاب الرئيسية والمتنفذة في المجتمع الرأسمالي، وهي التي تسيرها وهي في سدة الحكم. لكن العملية

الانتخابية والحريات الديموقراطية المرتبطة بها تخلق الوهم الآيديولوجي لدى العديدين بأنّ الناخبين هم الذين يتحكمون بالأحزاب التي ينتخبونها ويسيرونها، وبأنّ هذه الأحزاب تمثل الإرادة الشعبية. لذلك، يسعى الثوريون إلى إيجاد آليات فعالة تضمن سيطرة الناخبين الأحرار على المنتخبين والنواب. وهناك ثلاث آليات شكلت عصب التفكير الثوري في هذا الصدد، وهي:

1-أنْ تشكل الطليعة المنظمة للطبقات العاملة مصدراً لقوة الأحزاب؛

2-أنْ تكون المواقع البيروقراطية ومواقع اتخاذ القرار جميعاً انتخابية، وأنْ يكون لدى المجالس والهيئات واللجان الانتخابية الحق في استدعاء النواب المنتخبين في أي لحظة؛

3-ألا ترتبط بأي موقع من هذه المواقع امتيازات خاصة وأنْ يكون العائد المادي لهذه المواقع قريباً من متوسط ما يتقاضاه العمال المهرة .

ومع كلّ ذلك، مع كل هذا الإدراك لسلبيات النظم البرلمانية الليبرالية، فإنّ حاملي التصور الثوري هم أوّل المدافعين عن هذه الحقوق والحريات الديموقراطية المرتبطة بها ضد القوى الاستبدادية التي تهدف إلى تضييق الحريات أو إلغائها. فهم لا يسعون، بنقد هذه النظم، إلى إلغاء هذه الحريات والحقوق أو الحد منها، وإنّما يسعون إلى توسيعها وتعميقها كيفياً، وإزالة العوائق المادية الاجتماعية التي تقف حائلاً بينها وبين الجماهير الشعبية، وإكسابها مضموناً اجتماعياً

حقيقياً. وهم يعتبرون الديموقراطية الليبرالية قفزة كبيرة إلى الأمام مقارنة بالنظم السياسية التي كانت سائدة ما قبل الرأسمالية أو في المرحلة الانتقالية بين الإقطاع والرأسمالية. لكنهم، مع ذلك، لا يعتبرون الديموقراطية الليبرالية نهاية المطاف ولا الهدف النهائي للطبقات العاملة. فقد رأى ماركس ولينين أنّ بعض المشكلات الرئيسية التي تعانيها الطبقات الكادحة في المجتمعات الرأسمالية أو تلك التّابعة لها لا يمكن حلها عن طريق البرلمان والديموقراطية الليبرالية. فالبرلمان وحق الانتخاب العام ليسا بديلاً عن الثورة الشعبية والحرب الأهلية في نهاية المطاف.

وبصورةٍ عامة، فإنّ التاريخ الحديث يشهد أنّ الكادحين، وفي مقدمتهم البروليتاريا والقوى الاشتراكية، كان لهم الفضل الأكبر في حمل راية الديموقراطية والدفاع عن الحقوق والحريات الديموقراطية. ففي الثورة الفرنسية الكبرى، كان لكومونة باريس وكادحيها من "السان كيلوت Sans Culottes "دور حاسم في تدمير الإقطاع وترسيخ الحقوق والحريات الديموقراطية في المجتمع الفرنسي.

وفي ثورات عام 1848 في أوروبا، أدت البروليتاريا الدور الرئيسي في الضغط من أجل تحطيم معوقات الديموقراطية الليبرالية. وفي فرنسا بالذات، وحين ترددت البرجوازية الصناعية، التي بدأت وقادت ثورة شباط (فبراير) 1848، في إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية الديموقراطية، زحفت البروليتاريا الباريسية بقيادة راسبيل Raspail إلى مقر الحكومة البرجوازية المؤقتة وأمرتها بإعلان الجمهورية. وكانت البروليتاريا الألمانية والقوى الاشتراكية هي التي قادت معركة

الديموقراطية في الفترة الواقعة بين إعلان الوحدة الألمانية وبدء الحرب العالمية الأولى. كذلك، فقد كان للاتحاد السوفييتي والأحزاب الأوروبية الحليفة له الفضل الأكبر في دحر النازية والفاشية وتحرير أوروبا منها وتوفير الأرضية المناسبة لبناء الديموقراطية الليبرالية من جديد. وتؤدي القوى اليسارية حالياً دوراً رئيسياً في النضال من أجل نيل الحقوق والحريات الديموقراطية في مجتمعات العالم الثّالث.

ولكن، ما الأساس النظري لهذه الظاهرة؟ لماذا تتصدر الطبقات العاملة الكفاح من أجل نيل الحقوق والحريات الديموقراطية، حتى في ظل الديموقراطية الليبرالية، مع أنّ هذه الأخيرة تمثل الشكل الطبيعي لحكم البرجوازية، لدكتاتورية البرجوازية؟ ويكمن الجواب عن هذه الأسئلة في التصور الثوري لطبيعة الدولة بعامة، والدولة الرأسمالية بخاصة. ذلك أنّ ماركس وإنغلز ولينين اعتبروا الدولة في جوهرها أداة قمع وقهر، كائناً ما كانت الطبقة المسيطرة. فهي قد أنشئت لهذا الغرض في المقام الأوّل. وحتى الدولة الاشتراكية (دكتاتورية البروليتاريا) تنشأ لهذه الغاية، لقهر البرجوازية وحلفائها وقمعهم في هذه الحال. وكما يقول إنغلز في رسالة بعثها إلى أوغست بيبل August Bebel عام 1875: "... طالما أنّ البروليتاريا تستعمل الدولة، فإنّها لا تستعملها لصالح الحرية، وإنّما لكبح خصومها. وفي اللحظة التي يصبح فيها من الممكن التكلم عن الحرية، تكون الدولة بوصفها دولة قد توقفت عن الوجود".

ههنا يبرز المغزى السياسي للحقوق والحريات الديموقراطية. فهي في جوهرها قيود تحد من سلطة الدولة البرجوازية وفعلها

القمعي في المجتمع البرجوازي. فتقييد سلطة الدولة البرجوازية يكافىء إطلاق حريات الجماهير بالقدر ذاته. فلما كان الأصل في بناء الدولة البرجوازية هو قمع الطبقات العاملة ومنعها من تنظيم ذاتها، فإنّ أي حق ديموقراطي يحدّ من سلطة الدولة البرجوازية ودائرة فعلها القمعي يعد مكسباً للجماهير الكادحة ويخفف وطأة دكتاتورية البرجوازية عليها، وإنْ كان لا يلغيها. لذلك، فمن الطبيعي أنْ تسعى البروليتاريا وتكافح من أجل نيل الحقوق والحريات الديموقراطية وأنْ ترحب بأي تنازل من هذا القبيل تقدمه السلطة الحاكمة. وبطبيعة الحال، فإنّ هذه التنازلات لا تحل المشكلات الأساسية التي تعانيها الطبقات الكادحة في المجتمع البرجوازي، لكنّها توفر المجال أمام هذه الطبقات لإيجاد حلول جذرية لمشكلاتها. فهي تتيح لها الفرصة لتنظيم نفسها وتعزيز مواقعها وبناء قوتها وخوض صراعاتها. ومن هذا المنظور، فإنّ للديموقراطية الليبرالية وجهين: وجه تستغله البرجوازية في خداع الجماهير الشعبية وممارسة دكتاتوريتها، ووجه تستغله البروليتاريا في بناء قوتها وتنظيم ذاتها. ومن هنا جاء قول ماركس في المقدمة التي أعدها لبرنامج حزب العمال الفرنسي عام 1880 بأنّ حق الانتخاب العام سلاح ذو حدين. فالبرجوازية تستغله لخداع الطبقات العاملة واكتساب الشرعية لهيمنتها ونظام استغلالها. لكنه يمكن أنْ يستغل من جانب الطبقة العاملة أداة للتنظيم الذاتي على جميع الأصعدة. فالشكل الديموقراطي الليبرالي لدكتاتورية البرجوازية هو الشكل الأمثل للحركة وبناء الذات بالنسبة إلى البروليتاريا، مع أنه يظل شكلاً لدكتاتورية البرجوازية. ويمكن القول إن هذا الشكل يمثل نوعاً

من الحرب الباردة غير المباشرة بين البرجوازية والطبقة العاملة. أمّا الفاشية مثلاً فهي بمثابة حرب ساخنة ومباشرة تشنها البرجوازية الاحتكارية وحلفاؤها في صفوف البرجوازية الصغيرة على الطبقة العاملة. لكن كليهما يشترك في جوهر واحد: دكتاتورية البرجوازية. لذلك، نرى أنّ المطالب الديموقراطية كانت تحتل دوماً مركز الصدارة في برامج الأحزاب الاشتراكية في مجابهة الأنظمة الأوتوقراطية والاستبدادية الأخرى. وعلى سبيل المثال، فإنّ جل المطالب التي تضمنتها البرامج التي وضعها إنغلز وماركس عشية ثورة 1848 في ألمانيا وفي أثنائها، وبرنامج حزب العمل الديموقراطي الاجتماعي الروسي الذي وضعه بليخانوف في نهاية القرن التّاسع عشر، كانت تعنى بالحقوق والحريات الديموقراطية الليبرالية.

وبرغم النقد الذي وجهه ماركس وإنغلز ولينين صوب الديموقراطية الليبرالية السائدة في المجتمعات البرجوازية العريقة كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية، وبرغم اعتقادهم الراسخ بأنّ الحقوق والحريات الديموقراطية في حد ذاتها لا تحل المشكلتين الرئيسيتين اللتين تجابهان الطبقات العاملة في المجتمعات الرأسمالية، وهما: الاستغلال والاغتراب، إلا أنّهم كانوا يدركون جيّداً أنّ هذه الحقوق والحريات هي حقوق وحريات فعلية وأنّها ليست مجرد أحبولات ذاتية تشهرها الدولة البرجوازية من خارج ذاتها لخداع الجماهير الشعبية. فهي تدخل في صميم تركيب الدولة البرجوازية الليبرالية وتحدد فضاء فعلها، ومن ثم فهي ليست مجرد حلى خارجية تزين الدولة

البرجوازية نفسها بها. ولئن كانت الديموقراطية الليبرالية تنطوي على قدر كبير من الخداع للجماهير الشعبية، كما أسلفنا، فإن الخداع الذي تنطوي عليه هو خداع مادي راسخ يدخل موضوعياً في آليات الدولة الليبرالية وبناها وسيرورتها الداخلية، وهو ليس مجرد حجاب ذاتي تخفي به الدولة الليبرالية عوراتها، وليس مجرد كذبة خارجية تسخرها هذه الدولة للفت الأنظار بعيداً عن جوهرها. فالديموقراطية الليبرالية الأصيلة تمثل تاريخاً طويلاً من الصراع الاجتماعي وتعكس علاقات قوة متميزة. أمّا الدولة الاستبدادية المزينة ببعض مظاهر الديموقراطية، فهي تمثل علاقات قوة أخرى تختلف كلياً عن نظيرتها للدول البرجوازية الليبرالية.

وعلى سبيل المثال، فقد كان ماركس يعتبر الدولة الألمانية الموحدة (مثلاً كما كانت عليه عام 1875) دولة استبدادية عسكرية بوليسية إقطاعية مزينة بأشكال برلمانية لا حول لها ولا قوة. ورأى ماركس أنّه من العبث والغباء الظن بأنّه يمكن فرض تنازلات أو مطالب على هذه الدولة بالطرق الشرعية. واعتقد ماركس أنّ الدولة البرجوازية الليبرالية (الديموقراطية المبتذلة حسب وصفه) تظل أرقى بكثير من ذلك النمط البروسي من "الديموقراطية" الذي لا يتخطى أطر ما تسمح به أجهزة المخابرات.

بذلك فإنّ التصور الثوري يؤكد الديموقراطية الليبرالية من جهة: يؤكدها في مجابهة قوى الاستبداد والفاشية، لكنّه يرفضها بوصفها غاية أو نهاية للمطاف من جهة أخرى، حيث إنّه يدرك تعارضها الفعلي مع مبدأ المساواة ومبدأ العدالة. لذلك، يسعى

حاملوه إلى توسيع إطار فعل الحريات الديموقراطية بما ينسجم مع المبدأيْن المذكورين.. كيف يتم ذلك؟ كيف يتم توسيع إطار فعل الحريات بحيث تنسجم مع المساواة والعدالة؟

سنخصص الفصل اللاحق للإجابة عن هذا السؤال.

الفصل الثالث

دكتاتورية البروليتاريا
من منظور الديموقراطية

كما أسلفنا، فإنّ جوهر النقد الذي وجهه ماركس وإنغلز ولينين صوب الديموقراطية الليبرالية هو أنّها تتعارض مع المساواة والعدالة، وأنّها، في المحصلة النهائية، لا تمثل الإرادة الفعلية للأكثرية، وإنّما تمثل دكتاتورية الأقلية (دكتاتورية طليعة الطبقة البرجوازية). فإذا عرّفنا الديموقراطية بأنّها حكم الأغلبية، الحكم الفعلي للأغلبية، باتت الديموقراطية الليبرالية شكلية بما هي ديموقراطية، وبات تحقيق المساواة والعدالة شرطاً أساسياً لوجود الديموقراطية. لكن المساواة في عرف التصور الثوري تعني إزالة الطبقات الاجتماعية. وعليه، فإنّه لا معنى للسعي إلى الديموقراطية الفعلية من دون تنفيذ برنامج لإزالة الطبقات الاجتماعية. وبتعبير آخر فإنّ الديموقراطية الفعلية تنطوي على الاشتراكية بما هي حقبة تصفية الطبقات الاجتماعية والمرحلة الانتقالية بين الرأسمالية والشيوعية. وهذه الأخيرة هي الحالة التي تنعدم فيها الطبقات الاجتماعية وشروط وجودها. فالطريق إلى الشيوعية هي الطريق إلى الديموقراطية الفعلية، أي حكم الأغلبية الفعلية. فالمساواة

الاجتماعيـة والاقتصـادية (أي المسـاواة مـن حيث الملكيـة وفـرص الارتقـاء وشـروط الحيـاة الإنسـانية) تضـمن أنْ تفـرز ممارسـة الحقوق والحريات هيئات وبنى سياسية واقتصادية واجتماعية تعبر بالفعل عن إرادة الغالبية وتضمن أنْ تتحكم الغالبيـة بشـروط حياتهـا إلى الحد الذي يسمح به تطور الحضـارة. ومن هذا المنظـور، فـإنّ الديموقراطيــة الفعليــة والاشــتراكية همــا وجهــان لعملــة واحــدة. فـامتلاك الأغلبيـة العاملـة لوسـائل الإنتـاج والتوزيـع وإعـادة الإنتـاج يتيح لهـا الفرصـة للتعبير الحـر عن إرادتهـا ويـوفر أرضية الحكم الفعلــي، لا الشـكلي، للأغلبيــة. كمـا أنّ الملكيــة الجماعيــة لا تكــون فعليــة إلا عــن طريــق الممارســة المســتمرة للحقــوق والحريــات الديموقراطيـة مـن دون عوائـق. فهنـاك علاقـة جدليـة بـين الملكيـة الجماعيـة والديموقراطيـة الفعليـة. فالواحـدة تمثـل شـرط الأخـرى. وعلى سبيل المثال، يقول لينين فـي "الدولـة والثـورة" فـي معـرض تعليقـه علـى التحليـل الـذي قدمـه إنغلـز للإجـراءات التـي اتخـذتها كومونة باريس لتحويل الدولة من سيد المجتمع إلـى خادمـه: "ههنـا يقتـرب إنغلـز مـن الحـد الفاصـل الـذي تتحـول عنـده الديموقراطيـة المنسجمة مـع ذاتهـا إلـى اشتراكية مـن جهـة، وتستلزمها مـن جهـة أخــرى". ويقــول أيضــاً: "إنّ الديموقراطيــة المنســجمة مــع ذاتهــا مستحيلة في ظل الرأسمالية". ويعنـي بالديموقراطيـة المنسـجمة مـع ذاتهـا الديموقراطيـة الفعليـة التـي تسـعى إلـى المسـاواة الاجتماعيـة الفعلية. ولكن كيف السبيل للانتقال من الديموقراطيـة الليبراليـة إلـى الديموقراطيـــة الفعليـــة القائمـــة علـــى المســـاواة (الديموقراطيـــة الاجتماعية، كما يسميها الفيلسوف الإيطالي، غلفانو ديلا فولبي، أو الديموقراطيـة المنسـجمة مـع ذاتهـا، كمـا يسـميها لينـين)؟ مـا القـوى

الاجتماعية المؤهلة لتحقيق ذلك؟ وما العوائق التي ينبغي إزالتها لذلك؟.

يرى التصور الثوري أنّ القوى الاجتماعية المؤهلة حقاً للانتقال من الديموقراطية الليبرالية إلى الديموقراطية الاجتماعية هي الطبقة العاملة الصناعية (البروليتاريا). ذلك أنّ البروليتاريا تتميز عن غيرها من فئات الكادحين في أنّ الرأسمالية هيأتها لتنظيم ذاتها على جميع الصعد، حيث إنّها تحتل الموقع المركزي في الاقتصاد الرّأسماليّ. فهي على اتصال عضوي مع آخر ما صنعته الحضارة الرأسمالية على الصعيدين التقاني والثّقافيّ. لذلك، فهي الطبقة المبادرة إلى خلق الأطر الديموقراطية الثورية، كالسوفييتات، التي تستخدمها لتنظيم الفئات العاملة الأخرى وتحشيدها حول الطليعة البروليتارية وقيادتها، وهي أكثر الفئات العاملة قدرة على ممارسة الحقوق والحريات الديموقراطية، والتعبير عن ذاتها.

ولكن، كيف تستطيع البروليتاريا أنْ تحقق انتقال المجتمع الرأسمالي من الديموقراطية الليبرالية إلى الديموقراطية الاجتماعية؟

يرى كارل كاوتسكي، الذي كان أحد أكبر رموز ما أسماه لينين التيار الانتهازي في الحركة الاشتراكية العالمية في الثلث الأوّل من القرن العشرين، أنّ البروليتاريا يمكن أنْ تحقق هذا الانتقال بحصول أحزابها على أغلبية انتخابية تمكنها من السيطرة على كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية. وبعد ذلك، وعلى أساس الديموقراطية "الخالصة" أو المنسجمة مع ذاتها، يتم تنظيم الاشتراكية.

وقد انتقد لينين هذا الموقف بشدة، على اعتبار أنّه يرتكز إلى جملة من المغالطات فندها لينين في كتابيه المعروفين "الدّولة والثورة"، "الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي"، وفي غيرهما من الكتابات. ولعل المغالطات الرئيسية التي سلط لينين عليها الأضواء هي:

1-اعتقاد الأحزاب الاشتراكية الانتهازية (البرجوازية الصغيرة) بأنّ سلطة الدولة تستمد من الانتخابات الرسمية. وفي المقابل، يرى لينين أنّ سلطة الدولة تستمد من الطبقة المسيطرة، ومن ثم فإنّ جهاز الدولة هو في النهاية أداة تسخرها الطبقة الحاكمة لتحقيق أهدافها الطبقية. فهيمنة البرجوازية مثلاً مكتوبة في بنية جهاز الدولة البرجوازية ونسق فعله، بما في ذلك البرلمان والعملية الانتخابية. فالبرجوازية لا تستمد سلطتها السياسية من الانتخابات الرسمية. بل إنّ الأخيرة هي التي تستمد سماتها الرئيسية من سلطة البرجوازية.

2-اعتقاد الأحزاب الاشتراكية الانتهازية بأنّ الدولة في المجتمع الرأسمالي حيادية ولاطبقية في بنيتها الداخلية، وبأنّها تصلح لتحقيق هدف البروليتاريا الرئيسي في الانتقال من الديموقراطية الليبرالية إلى الديموقراطية الاجتماعية. أمّا لينين، فيرى أنّ للدولة البرجوازية وظيفة مكتوبة في بنيتها الداخلية يتمثل جانب أساسي منها في منع البروليتاريا من تنظيم نفسها وتحقيق أهدافها، ومن ثم، فإنّ البروليتاريا في حاجة إلى بناء نمط آخر من السلطة السياسية ينسجم في بنيته الدّاخلية مع أهدافها التّاريخية. وهكذا، فإنّه يتعين على البروليتاريا بناء الدولة

البروليتاريـة فـي الوقـت الـذي تعمـل فيـه علـى تحطـيم الدولـة البرجوازية.

3-اعتقـاد الأحـزاب الاشـتراكية الانتهازيـة بـأنّ البروليتاريـا تستطيع حل مشكلاتها التّاريخية، المتمثلة بـالاغتراب والاستغلال والبطالـة والحـرب والقمـع، بالانتخابـات وممارسـة الحقـوق والحريات الديموقراطية في المجتمع الرأسماليّ. أمّا لينين، فقد رأى أنّ البروليتاريـا لا تسـتطيع حـل هـذه المشـكلات إلا بتـدمير الدولة البرجوازية وبناء الدولة البروليتارية على أنقاضها، أي إلا بالثورة الاجتماعية وربما بالحرب الأهلية.

4-اعتقاد هذه الأحزاب بإمكانية حصولها على أغلبيـة انتخابيـة فـي المجتمـع الرأسـمالي. أمّـا لينـين، فقـد رأى أنّـه مـا دامـت البرجوازية تحكم وتسيطر على الدولـة، فلا سبيل (إلا فيمـا نـدر) لأنْ تحصل البروليتاريا على تأييد فئـات الكـادحين الأخـرى. فهو يـرى أنّـه ينبغـي علـى البروليتاريـا أوّلاً الإطاحـة بالبرجوازيـة واسـتلام السـلطة السياسـية، ثـم العمـل علـى اسـتعمال الدولـة البروليتارية من أجل الحصول على تأييد غالبيـة الشـعب العامـل. وبتعبيـر أدق، ينبغـي عليهـا الإطاحـة بالبرجوازيـة وإقامـة سـلطة السـوفييت، ثـم تـدمير جهـاز الدولـة البرجوازيـة ومحـو تـأثير الأحـزاب الاشـتراكية الانتهازيـة علـى غالبيـة الجمـاهير غيـر البروليتارية بسد حاجاتها الاقتصادية بصورةٍ ثورية علـى حسـاب المستغلين. هذا هو الشرط الأساسي للحصول على تأييد الأغلبية. فـإذا لـم تحقـق البروليتاريـا ذلـك، ظلـت تـراوح مكانهـا وتعمـق استغلال البرجوازيـة لهـا. فإقنـاع الجمـاهير الكادحـة لـيس فعـلاً تبشيرياً، وإنّما هو عملية مادية كفاحيـة تمـس حيـاة هـذه الجمـاهير

وخبرتها الاجتماعية في الصميم. فلا تستطيع البروليتاريا أنْ تصل إلى الجماهيرالكادحة الأخرى وتؤثر في صميم حياتها في ظل ظروف المجتمع الرأسمالي. فهي لا تستطيع أنْ تفعل ذلك إلا بتدمير سلطة البرجوازية وبناء دولتها البروليتارية، أي بإقامة دكتاتورية البروليتاريا.

وعليه، فإنّ الجواب الذي قدّمه لينين عن الأسئلة التي طرحناها في مستهل هذا البند هو أنّ الانتقال من الديموقراطية الليبرالية إلى الديموقراطية الاجتماعية يتم عبر إقامة دكتاتورية البروليتاريا، بل إنّ هذه الأخيرة هي هي الديموقراطية الاجتماعية.

والنقطة الجوهرية هنا هي أنّ الانتقال إلى الديموقراطية الاجتماعية لا يتم بمجرد توسيع الحقوق والحريات الديموقراطية وتكثيف ممارستها في المجتمع الرأسمالي. فمهما توسع إطار هذه الحريات، فإنّ الدولة البرجوازية تظل تجسيداً لدكتاتورية البرجوازية. فليست هذه الحقوق والحريات الديموقراطية سوى قيود تحد من سلطة الدولة البرجوازية، أو تغير من شكل الممارسة البرجوازية لدكتاتوريتها. وعلى أي حال، فإنّ البرجوازية اكتسبت مهارة استعمال هذه القيود نفسها أداة آيديولوجية لتعزيز دكتاتوريتها. بذلك، فإنّ الحقوق والحريات الديموقراطية تفسح المجال أمام البروليتاريا لبناء قدرتها الذاتية والأساس المادي التنظيمي لحل مشكلاتها التّاريخية، لكنّها ليست الحل لهذه المشكلات. فهذه الحقوق والحريات قد تحد من دكتاتورية البرجوازية، لكنّها لا تلغيها. وعليه، فإنّ البرجوازية تظل تمارس دكتاتوريتها ضد الطبقات الكادحة وتظل تمنع

الأخيرة من ممارسة الديموقراطية الفعلية حتى في أكثر الجمهوريات ليبرالية. فلا سبيل إذاً إلى توسيع الديموقراطية توسيعاً فعلياً في المجتمع البرجوازي إلا بتفكيك دكتاتورية البرجوازية، أي بتحطيم الدولة البرجوازية وتهشيمها. وفي هذه الحال، فإنّ تهشيم الدولة الليبرالية لا يعني الحد من الحقوق والحريات الديموقراطية، وإنّما يعني تحطيم العائق الأساسي للديموقراطية الفعلية. فالدولة البرجوازية تهشم فقط بوصفها عائقاً لتوسيع نوعي للديموقراطية. فليس بمقدور الطبقات الكادحة ممارسة الديموقراطية بالفعل إلا بإزالة دكتاتورية البرجوازية الواقعة عليها والتي تمنعها من ممارسة ذلك.

ويقول لينين في "الدولة والثورة" في هذا الصدد: "بيد أنّ كومونة باريس استعاضت عن آلة الدولة المهشمة، (فقط) بديموقراطية أوسع: إلغاء الجيش، وانتخاب المسؤولين كافة وعلى أساس استدعائهم متى دعت الحاجة إلى ذلك".

بيد أنّ تهشيم الدولة البرجوازية لا يعني القضاء على البرجوازية وغيرها من الطبقات المستغلة، وإنّما يعني هزيمتها بوصفها طبقة حاكمة وتجريدها من سلاح مهم تشهره في وجه الطبقات الكادحة. وعليه، فإنّ البروليتاريا لا تكتفي بتهشيم الدولة البرجوازية، وإنّما تسعى إلى خلق جهاز دولة جديد على أنقاض الدولة البرجوازية يجسد دكتاتوريتها الطبقية الواقعة على الطبقات المستغلة. ويكون هدف هذه الدولة قهر الطبقات المستغلة وتحشيد الجماهير الكادحة حول الطليعة البروليتارية وتصفية علاقات الاستغلال وشروطه المادية تمهيداً لتصفية ذاتها وإقامة المجتمع اللاطبقي الشيوعي. ويقول لينين في هذا الصدد

في رسالة وجهها في 27 أيار (مايو) 1919 إلى العمال الهنغاريين: "بيد أنّ جوهر دكتاتورية البروليتاريا لا يكمن في استعمال القوة، أو حتى بصورةٍ رئيسية في ذلك. إنّ سمته الرئيسية هي تنظيم الفريق المتقدم للشعب العامل، طليعة الشعب العامل، القائد الأوحد للشعب العامل، أي البروليتاريا، التي تهدف إلى بناء الاشتراكية، وإلغاء تقسيم المجتمع إلى طبقات، وتحويل أبناء المجتمع قاطبة إلى شعب عامل، وإزالة أساس استغلال الإنسان لأخيه الإنسان".

ولكن، حتى يتسنى لدكتاتورية البروليتاريا أنْ تؤدي هذه المهمات، فلا بدّ أنْ تكون في مضمونها الإيجابي تجسيداً للديموقراطية الاجتماعية القائمة على المساواة والعدالة. وهذا يعني أنّ دكتاتورية البروليتاريا هي ديموقراطية فعلية للغالبية الكادحة ودكتاتورية واقعة على الأقلية المستغلة في آن واحد. فهي باستمرار تسعى إلى جذب الكادحين إلى السياسة والمشاركة في إدارة شؤون المجتمع وفي عملية اتخاذ القرار السياسي، وتسعى إلى وضع الموارد المادية والمعنوية في أيدي الكادحين التي تتيح لهم إمكانية الممارسة الفعلية للحقوق والحريات الديموقراطية. فدكتاتورية البروليتاريا هي في جوهرها تنظيم طليعة المضطهدين بوصفها طبقة حاكمة من أجل قهر القاهرين وتحرير الكادحين من قيودهم، شريطة أنْ تنمو هذه الطليعة نمواً مطرداً مع بقائها طليعة للمضطهدين (وهذا ما لم يتحقق في الاتحاد السوفييتي مثلاً، حيث تحللت دكتاتورية البروليتاريا بعد موت لينين إلى دكتاتورية البيروقراطية العمالية). وعلى هذا الأساس فإنّ الديموقراطية البروليتارية هي أقصى ديموقراطية

يمكن الحصول عليها. والأصل في دكتاتورية البروليتاريا أنْ تكون دولة زهيدة التكاليف وديموقراطية الأساس في كل وجه من وجوهها بحيث يكون جهازها البيروقراطي صغيراً وتحت تصرف الجماهير المنظمة . فلئن كانت الديموقراطية لا تمس سوى جزء من جهاز الدولة (السلطة التشريعية مثلاً)، في حال دكتاتورية البرجوازية، فإنّها تمس كل جزء من أجزائها في حال دكتاتورية البروليتاريا. ويتجسد هذا الالتزام الكامل بالديموقراطية في سعي الطليعة البروليتارية إلى اقتلاع الامتيازات كافة من جميع أجهزة الدولة.

بيد أنّ التحليل المقدم أعلاه قد يثير السؤال الآتي: كيف يمكن لدكتاتورية أنْ تجسد الديموقراطية الفعلية؟ كيف يمكن لدولة أن تكون دكتاتورية وديموقراطية في آن واحد؟ ألا يتناقض هذا التحليل مع أبسط مقومات المنطق؟

وعلى سبيل المثال، يعرّف كارل كاوتسكي الدكتاتورية بأنّها إلغاء الديموقراطية وبأنّها الحكم المطلق الفردي غير المقيد بأي قانون، بأنّها في الواقع أوتوقراطية لا تختلف عن الاستبداد إلا من حيث إنّها إجراء طارىء مؤقت. لذا، يرى كاوتسكي أنّ تعبير دكتاتورية البروليتاريا هو تعبير عديم المعنى في حد ذاته، لأنّه لا يجوز منطقياً اقتران اللفظة الأولى باللفظة الثانية، وأنّه مجرد تعبير مجازي يشير إلى الحالة التي تسود حين تستلم أحزاب البروليتاريا السلطة السياسية عن طريق الانتخابات البرلمانية.

ويعري لينين في "الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي" الوظيفة الآيديولوجية لهذا التعريف الاعتباطي ظاهرياً ببيان

أحاديته ولا جدليته، وعجزه عن وصف الواقع وتفسيره. ويضرب مثلاً على ذلك تطبيق هذا التعريف على الديموقراطية الإغريقيّة القديمة. فاعتماد المدن الإغريقية القديمة على الرق وانتفاضات العبيد وثوراتهم المتكررة في تلك المدن دلّت على أنّ الدولة الإغريقية القديمة كانت في جوهرها دكتاتورية الأسياد مالكي العبيد. لكن ذلك لم يتعارض مع كون الحكم في كثير من المدن الإغريقية القديمة حكماً ديموقراطياً مباشراً. وهذه الحقيقة في حد ذاتها تدل على هزال تعريف كاوتسكي وبعده عن الواقع. فالسؤال الجوهري هنا هو: ديموقراطية لمن وفي أي أوساط اجتماعية؟ فالدكتاتورية لا تعني بالضرورة إلغاء الديموقراطية للطبقة التي تمارس الديكتاتورية ضد غيرها من الطبقات، لكنّها بالضرورة تعني إلغاء الديموقراطية (أو تضييقها مادياً إلى حد إلغائها عملياً) للطبقات التي تمارس ضدها الدكتاتورية.

ويقودنا ذلك إلى التعريف الذي يأخذ بعين الاعتبار شمولية الظاهرة ويفيها حقها ويعكس بناها الداخلية. ووفق هذا التعريف، فإنّ دكتاتورية طبقة ما هي تنظيم الطبقة لذاتها بوصفها طبقة حاكمة واستعمال القوة لقهر الطبقة النقيض وضرب مقاومتها ومنعها من تنظيم نفسها وتصفيتها إنْ أمكن. ولا يرى التصور الثوري تناقضاً مطلقاً بين الدكتاتورية والديموقراطية. فكل دولة تقريباً هي ديموقراطية من جانب ودكتاتورية من جانب آخر. فالجانبان يفترضان بعضهما. فالديموقراطية الليبرالية هي ظاهرياً ديموقراطية لكل "مواطن" و"فرد"، بالمعنى البرجوازي بالطبع. لكنّها كذلك بالفعل للبرجوازية فقط. وهي في الواقع دكتاتورية بالنسبة إلى الطبقات الكادحة. أمّا الدولة البروليتارية،

فهي ديموقراطية للكادحين لكنّها دكتاتورية في مجابهة الطبقات المالكة والمستغلة. والحق أنّ أي مجتمع طبقي ينطوي على وجود دكتاتورية. فالدكتاتورية لا تقتصر على اللحظات الاستثنائية التي تصادر فيها الحريات وتفرض الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية، وإنّما تنطبق على حكم الطبقة الاجتماعية المعنية بصورة عامة. فحتى الأحوال العادية في المجتمعات الطبقية تنطوي على حرب أهلية، وإنْ كانت في هذه الأحوال حرباً باردة أو مستترة. والفرق بين الأحوال العادية والأحوال الاستثنائية لا يكمن في أنّ الثّانية دكتاتورية والأولى غير دكتاتورية، وإنّما يكمن في أنّ الأولى تنطوي على حرب أهلية باردة ومستترة وفي أنّ الثّانية تنطوي على حرب أهلية ساخنة ومعلنة. لكن الجوهر واحد: دكتاتورية الطبقة. وفي حين أنّ آيديولوجيّي البرجوازية لا يفتأون يؤكدون الطبيعة الديموقراطية الكاملة للدولة البرجوازية الحديثة ويتغنون بها، معتبرين عنصر القوة والقهر فيها مجرد طارىء أو شكل من أشكال ممارسة الديموقراطية أو حمايتها، وذلك بهدف خداع الجماهير وتزييف وعيها، فإنّ لينين مثلاً لا يخفي هذا الجانب في الدولة البروليتارية، وإنّما يؤكده ويؤكد أنّه موجود لتحطيم الطبقات المالكة المستغلة والعلاقات التي تقوم عليها هذه الطبقات.

ولكن، وبعد هذا وذاك، يظل هناك سؤال جوهري ينتظر الإجابة من سيرورة التاريخ وسيرورة المعرفة كلتيهما: لئن كانت الدولة البروليتارية هدفها قمعي وقهري بما هي دولة، فما ضمانات ألا يقع قمعها على الأغلبية وأنْ يوجه فعلاً لتصفية الطبقات والفئات المستغلة؟ هذا هو سؤال العصر الذي يطرحه

علينـا بإلحـاح تـاريخ القـرن العشـرين وأحداثـه. والجـواب لـيس جـاهزاً فـي بطـن النظريـة وإنّمـا ينتظـر سيرورة تاريخيـة بكاملهـا وكفاحاً طويلاً لتجسيده وبلورته. وهھنا بالذات تبرز أهميّـة مقولـة لينـين بـأنّ النظريـة ليسـت مصـنعاً أو مخزنـاً للإجابـات الجـاهزة، وإنّما هي مرشد للفعل التاريخي.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة الأسس التي يقوم عليها التصور الثوري للديموقراطية في أشكالها المختلفة، متخذة من الثورات الاجتماعية الكبرى في التاريخ الحديث مختبراً وأساساً تجريبياً لها. ففي الفصل الأول تناولت الدراسة المضمون الطبقي لمؤسسات الديموقراطية الليبرالية. وفي الفصل الثّاني، قدمت الدراسة نقداً مفصلاً للحقوق والحريات الديموقراطية كما تمارس في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وبينت حدودها وعلاقتها بكل من جهاز الدولة البرجوازية والواقع المادي للطبقات الاجتماعية الرئيسية في المجتمع البرجوازي. وشكل هذا النقد أساساً لمعالجة مفهوم دكتاتورية البروليتاريا من منظور الديموقراطية في الفصل الثّالث. ويكمن جوهر هذه المعالجة في التمييز بين الديموقراطية الليبرالية والديموقراطية الاجتماعية، حيث يرى التصور الثوري أنّ دكتاتورية البروليتاريا هي آلية الانتقال من الديموقراطية الليبرالية إلى الديموقراطية الاجتماعية، وأنّها تنطوي على الديموقراطية الاجتماعية. والنقطة الأساسية، التي تشكل محور هذه الدراسة والخيط الرئيسي الرّابط بين فصولها، هي أنّ إقامة الديموقراطية، كائناً ما كان شكلها، تعني إنشاء مؤسسات سياسية واجتماعية جديدة تعكس واقعاً طبقياً جديداً، وأنّ كل ديموقراطية طبقية في جوهرها.

ويظل هناك بالطبع العديد من الأسئلة المعلقة التي لم تعالجها هذه الدراسة والتي لا يجد بعضها إجابات شافية عنه في ظل الظروف التّاريخية السائدة، وفي مقدمتها السؤال عن معنى الحقوق والحريات الديموقراطية ومعنى الشرعية Legality في المجتمع الاشتراكي، والسؤال عن الآليات التي ينبغي توافرها لتحول دون تحول الدولة والبيروقراطية البروليتارية من خادم المجتمع إلى سيده، والسؤال عن علاقة دكتاتورية البروليتاريا في قطر ما مع محيطه الرأسمالي، وغيرها من الأسئلة. وهناك أيضاً السؤال المهم المتعلق بتطبيق التصور المطروح للديموقراطية في الدراسة على الواقع العربي، وبإمكانية استعماله لدراسة إمكانية إقامة ديموقراطيات ليبرالية في الأقطار العربية ومدى قدرة مثل هذه الديموقراطيات، إنْ كانت ممكنة، على حل مشكلات الجماهير العربية، والمسارات الواجب اتباعها للحصول على الحقوق والحريات الديموقراطية في الأقطار العربية. ونأمل في أنْ نعالج هذه المسائل الحيوية في دراسات قادمة.

سلسلة كراسات ماركسية

صدر منها:

1- الماركسية: عرض مختصر	لينين
2-بصدد الماركسية	سلامة كيلة
3-طريق الانتفاضة: لماذا تثور الطبقات الشعبية	سلامة كيلة
4-العمل المأجور والرأسمال	كارل ماركس
5-رسالة إلى رفيق (مهماتنا التنظيمية)	لينين
6- في الممارسة العملية	ماوتسي تونغ
7- في الممارسة (منطق العمل)	سلامة كيلة
8-المهمات الديمقراطية والاشتراكية	سلامة كيلة
9-الماركسية والفهم المادي	سلامة كيلة
10- الجدل والتصور المادي للتاريخ	سلامة كيلة